

أحمد الشافعي

البطلان

فج قانون الإجراءات الجزائية



— دراسة مقارنة —



الفهرس

3	المقدمة
7	القسم الأول: مفهوم البطلان
9	الفصل الأول: التعريف العام للبطلان
11	المبحث الأول: خصائص البطلان
11	المطلب الأول: تعريف البطلان
13	المطلب الثاني: تمييز البطلان عن النظم القانونية المشابهة له
13	الفرع الأول: الفرق بين البطلان و السقوط
15	الفرع الثاني: العلاقة بين البطلان و عدم القبول
20	الفرع الثالث: الفرق بين عدم القبول و عدم الجواز
24	الفرع الرابع: الفرق بين البطلان و الانعدام
27	المبحث الثاني: أسباب البطلان
29	المطلب الأول: البطلان القانوني
29	الفرع الأول: مفهوم البطلان القانوني
33	الفرع الثاني: مزايا البطلان القانوني
34	الفرع الثالث: عيوب البطلان القانوني
34	المطلب الثاني: البطلان الجوهرى
34	الفرع الأول: ماهية البطلان الجوهرى
38	الفرع الثاني: الإجراءات الجوهرية والإجراءات غير الجوهرية
38	- أولا: الإجراءات الجوهرية
44	- ثانيا: الإجراءات غير الجوهرية
45	الفرع الثالث: معيار التفرقة بين الإجراءات الجوهرية والإجراءات غير الجوهرية
45	- أولا: معيار المصلحة
46	- ثانيا: فكرة الضوابط
47	المطلب الثالث: نظام " لا بطلان بغير ضرر "
47	الفرع الأول: ماهية نظام " لا بطلان بغير ضرر "

49	الفرع الثاني: المقصود بالضرر
50	الفرع الثالث: عبء إثبات الضرر
52	المبحث الثالث: أنواع البطلان
53	المطلب الأول: البطلان المطلق أو البطلان المتعلق بالنظام العام
53	الفرع الأول: أوجه الالتقاء و الاختلاف بين البطلانين
54	الفرع الثاني: تعريف النظام العام
55	الفرع الثالث: معيار النظام العام
61	المطلب الثاني: البطلان النسبي أو البطلان المتعلق بمصلحة الأطراف
61	الفرع الأول: تعريف البطلان النسبي أو البطلان المتعلق بمصلحة الأطراف
61	الفرع الثاني: معيار المصلحة في تحديد البطلان النسبي أو البطلان المتعلق بمصلحة الأطراف
65	الفصل الثاني: ميادين البطلان
67	المبحث الأول: البطلان في مرحلة التحقيق القضائي
72	المطلب الأول: بطلان الاستجواب عند الحضور الأول
72	الفرع الأول: أهمية الاستجواب عند الحضور الأول في التحقيق القضائي
74	الفرع الثاني: حالات بطلان الاستجواب عند الحضور الأول
77	المطلب الثاني: بطلان التفتيش والحجز
78	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للتفتيش والحجز
79	1- تعريف التفتيش
80	2- الهيئات التي لها حق التفتيش والحجز
85	الفرع الثاني: الشروط الموضوعية للتفتيش والحجز
85	1- وقت مباشرة التفتيش والحجز
87	2- محل وموضوع التفتيش و الحجز
87	3- مفهوم المسكن
89	الفرع الثالث: الشروط الشكلية لإجراءات التفتيش والحجز
92	1- إجراءات تفتيش مكاتب بعض الأشخاص الملزمين بكتمان السر المهني ومقرات وسائل الاعلام وحجز ما بها من أشياء

98	2 - الإذن بالتفتيش
99	3 - الحجز
101	الفرع الرابع : نوع البطلان الذي يلحق التفتيش والحجز
107	الفرع الخامس: التنازل عن بطلان التفتيش والحجز
109	المطلب الثالث: بطلان الإنابة القضائية
109	الفرع الأول: مفهوم الإنابة القضائية و مجالها
111	الفرع الثاني: بطلان الإنابة القضائية
113	المطلب الرابع: بطلان الخبرة
116	المطلب الخامس: بطلان أوامر القضاء
118	المبحث الثاني: البطلان خلال مرحلة المحاكمة
119	المطلب الأول: البطلان المتعلق بالقواعد العامة لانعقاد المحكمة
119	الفرع الأول: استقلال سلطة الحكم عن سلطة التحقيق
123	الفرع الثاني: تشكيل الجهات القضائية
136	الفرع الثالث: الاختصاص
147	المطلب الثاني: البطلان الذي يلحق التكليف بالحضور
148	الفرع الأول: طبيعة التكليف بالحضور و مجال استعماله
150	الفرع الثاني: الإشكالية التي تثيرها الفقرة الأخيرة من المادة 337 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية بخصوص الجزاء الذي رتبته عن عدم مراعاة أحكامها
155	الفرع الثالث: البيانات الواردة بالتكليف بالحضور
156	الفرع الرابع: إعلان التكليف بالحضور
157	الفرع الخامس: بطلان التكليف بالحضور
160	المطلب الثالث: البطلان الذي يلحق قواعد المرافعات
161	الفرع الأول: علانية الجلسات
166	الفرع الثاني: وجاهية إجراءات المحاكمة
170	الفرع الثالث: شفوية المرافعات
179	القسم الثاني : إجراءات الفصل في البطلان

181	الفصل الأول: التمسك بالبطلان و التنازل عنه
182	المبحث الأول: الأطراف التي لها حق التمسك بالبطلان والتنازل عنه
184	المطلب الأول: النيابة
185	المطلب الثاني: المتهم و الطرف المدني
186	المطلب الثالث: قاضي التحقيق
187	المبحث الثاني: التنازل عن التمسك بالبطلان
188	المطلب الأول: أمام قاضي التحقيق
194	المطلب الثاني: أمام غرفة الاتهام
195	المطلب الثالث: أمام جهات الحكم
199	الفصل الثاني: التمسك بالبطلان أمام الجهات القضائية والفصل فيه
203	المبحث الأول: اختصاص غرفة الاتهام للفصل في البطلان ومداه
205	المطلب الأول: إخطار غرفة الاتهام للفصل في بطلان إجراءات التحقيق
205	الفرع الأول: إخطار غرفة الاتهام من طرف قاضي التحقيق ووكيل الجمهورية
207	الفرع الثاني: إخطار غرفة الاتهام من قبل الأطراف
211	المطلب الثاني: الفصل في البطلان من طرف غرفة الاتهام بمناسبة استئناف أوامر قاضي التحقيق
215	المطلب الثالث: الفصل في البطلان من طرف غرفة الاتهام خلال تسوية الإجراءات
222	المبحث الثاني: اختصاص جهات الحكم للفصل في البطلان
222	المطلب الأول: صلاحيات محكمة الجنايات للفصل في البطلان
228	المطلب الثاني: صلاحيات محكمة الجench و المخالفات للفصل في البطلان
234	الفرع الأول: في حالة إحالة الدعوى عليها بقرار من غرفة الاتهام
235	الفرع الثاني: في حالة إحالة الدعوى عليها بأمر من قاضي التحقيق
236	أ – بالنسبة للقانون الجزائري الحالي و القانون الفرنسي قبل تعديل 1993
248	ب – بالنسبة للقانون الفرنسي بعد تعديل 4 جانفي و 24 أوت 1993
254	المطلب الثالث: صلاحيات جهة الاستئناف –المجلس– للفصل في البطلان
258	المطلب الرابع: شروط الفصل في البطلان من طرف المحكمة العليا

265	القسم الثالث : آثار البطلان
267	الفصل الأول: تجريد الإجراءات الباطلة من إنتاج آثارها القانونية
269	المبحث الأول: أثر البطلان على الإجراءات المعيب نفسه
272	المبحث الثاني: أثر بطلان الإجراءات على الإجراءات السابقة عليه
273	المبحث الثالث: أثر بطلان الإجراءات على الإجراءات اللاحقة عليه
275	المطلب الأول: امتداد أثر البطلان القانوني المنصوص عليه في المادة 157 إلى الإجراءات اللاحقة للإجراء الباطل
277	المطلب الثاني: امتداد أثر البطلان الجوهري والبطلان القانوني غير ذلك المشار إليه في المادة 157 إلى الإجراءات اللاحقة للإجراء الباطل
283	المطلب الثالث: عدم امتداد أثر البطلان تلقائيا للإجراءات اللاحقة في القانون الفرنسي الجديد (حسب قانوني 4 جانفي و 24 أوت 1993)
287	الفصل الثاني: تصحيح الإجراءات الباطل و إعاداته
287	المبحث الأول: تصحيح الإجراءات الباطل
292	المبحث الثاني: إعادة الإجراءات الباطل
297	الفصل الثالث: مصير الإجراءات الملغاة
298	المبحث الأول: سحب الإجراءات الملغاة من الملف
301	المبحث الثاني: منع استنباط عناصر أو أدلة الإثبات ضد الأطراف من الإجراءات الملغاة
305	الخاتمة
313	قائمة المختصرات
315	قائمة المراجع
323	الفهرس

أحمد الشافعي

- ماجستير في القانون الجنائي و العلوم الجنائية .
- التحق بالقضاء .
- مارس مهام نائب عام لدى عدة مجالس قضائية من سنة 1978 إلى سنة 1996 .
- عين مستشارا بالمحكمة العليا سنة 1996 .
- أستاذ بالدرسة العليا للقضاء .
- عمل في الصحافة و التدريس .



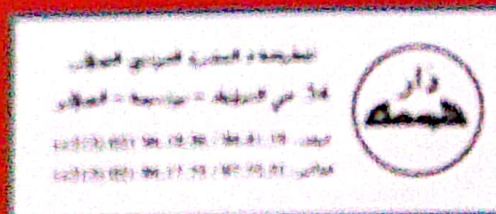
البطلان جزاء يلحق الإجراءات التي تتم خلال مرحلتها التحقيقية و المحاكمة فيتمتعها من إنتاج آثارها القانونية، و يترتب إما بموجب نص قانوني أو نتيجة مخالفة إجراء جوهري.

بعد التعرف في القسم الأول لمفهوم البطلان و خصائصه و تمييزه عن الأنظمة القانونية المشابهة له، تمت دراسة أسبابه و أنواعه بكل تفاصيلها التقنية و القضائية. تطرق البحث بعد ذلك لمبادئ البطلان نظرا لأهميتها في الخصومة الجزائية و تكريس حقوق الدفاع و حقوق الأطراف فيها.

أما القسم الثاني فقد عالج إجراءات الفصل في البطلان و ما تشهده من إشكالات عملية، و الجهات القضائية المختصة بذلك.

في حين تناول القسم الثالث آثار البطلان أولا بالنسبة للإجراء المعيب نفسه أو بالنسبة للإجراءات اللاحقة له، ثم بعد ذلك كيفية تصحيح الإجراء الباطل و إعادته.

و قد ركز الكاتب على البطلان في القانون الجزائري و القانون المقارن.



ISBN : 9961-66-942-8